وقال بعضهم انه احد عشر وهي التسع المذكورة وشبه الف التانيث نحو ارطى وسرا
عات الاصل نحو احمر بعد التنكير فقال القول بانها تسعة تقريب وهو اقرب
مما ذكره غيره او ان يكون المراد به ان ذكر العلل التسع منظومة تقريب على
فهم المبتدى وزايدة في البيت منصوبة على انها حكاية عن حال في مثل قولنا يمنع
الاسم الصرف النون زايدة اذ لا عامل ههنا ينصبها على الحال ولا يمكن
رفعها بان يكون خبر مبتدا وهو النون لان الجملة وهي قولنا النون زايدة بسبب
منع الصرف ولا بان يكون صفة للنون لكونها نكرة والنون معرفة اللهم
الا ان يحكم بزيادة اللام في النون ويدل عليها ذكر بقية الاسباب في البيتين نكرة
واعلم ان كل واحد من هذه العلل التسع فرع لشي فالعدل فرع المعدول عنه و
الوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قايم ثم تقول قايمة
والتعريف فرع التنكير لانك تقول الرجل والعجمة فرع العرب لان الكلمة لغة كل قوم
اصل بالنسبة الى لغتهم ولغة غيرهم فرع على لغتهم والجمع فرع الواحد والتركيب
فرع الافراد واما الالف والنون المزيدتان فاختلف فيه فقال البصريون
انه انما يمنع الصرف لمشابهته الفي التانيث ولم يقل انه فرع لشي وقال
الكوفيون انه يمنع الصرف بالاصالة لا للمشابهة ولم يكون فرعا على ما زيد عليه
ووزن الفعل فرع لوزن الاسم فكما ان الاسم اصل والفعل فرع كذلك
وزن الاسم اصل ووزن الفعل فرع فلما فرغ المصنف عن ذكر العلل بقوله
نحو عمر واحمر الى آخره فعمر غير منصرف للعدل والتعريف واحمر للصفة ووزن
الفعل الخ وطلحة بالتانيث اللفظي والعلمية وزينب للتانيث المعنوي و

التعريف

والتعريف وابراهيم للعجمة والعلمية ومساجد للجمعية المكررة ومعدي كرب للتركيب
والعلمية وعمران للالف والنون والعلمية واحد لوزن الفعل والعلمية وحكمه
ان لا كسر ولا تنوين اي وحكم غير المنصرف ان لا يدخله كسر ولا تنوين التمكن اذا كان
الكسر مخصوصا في الاسم بالجر لو كان منصرفا ولهذا لو سميت امرأة بمسلمات
كان حالها في الاعراب حال كونها منصرفة قبل التسمية كما انها غير منصرفة حال
التسمية لان الكسر في مسلمات ليس مخصوصا بالجر بل مشترك بين الجر والنصب
وانما لم يمنع الصرف الكسر لانه ليس علامة للجر فقط لكونه مشتركا بين النصب والجر
وعلامة النصب لا يحذف من غير المنصرف وانما كسر حال الجر ايضا لان غير المنصرف
يجعل جره كنصبه كما يفعل في ساير المواضع لكونه معربا حالة الجر وانما لم يحذف التنوين
لانه يمنع غير المنصرف من التنوينات الا تنوين التمكن وهو الفارق بين المنصرف
وغير المنصرف وهذا التنوين ليس للتمكن بل للمقابلة فلا يمنع وانما لا يدخل غير المنصرف التنوين
والكسر لانه لما شابه الفعل من وجهين منع منه ما منع من الفعل وهو الكسر والتنوين و
انما قلنا انه شابه الفعل من وجهين لان في الفعل فرعيتين كما في كل غير المنصرف علتان
كل واحدة منهما فرع لشي كما ذكرنا وانما قلنا ان في الفعل فرعيتين فرع لان الفعل فرع
الاسم من جهة الاشتقاق لكونه مشتقا من الاسم فان ضرب ويضرب مشتقان من
الضرب ومن جهة الافادة لان الفعل يتوقف في الافادة على الاسم والاسم لا يتوقف
على الفعل في الافادة ويجوز صرفه للضرورة او للتناسب مثل سلاسلا واغلالا اي
ويجوز صرف غير المنصرف لاجل شيئين احدهما ضرورة الشعر لان الضرورة ترد
الاشياء الى اصولها واصل غير المنصرف ان يكون منصرفا ومثاله اعد ذكر نعمان لنا